العرب
الأحد 2021/05/16
السنة 43 العدد 12060

شرخ جديد في العلاقة بين المدنيين والعسكريين في السودان

أحداث القيادة العامة تطرح تساؤلات بشأن الشراكة المطلوبة خلال المرحلة الانتقالية

تسببت أحداث القيادة العامة الأخيرة في إحداث شرخ جديد في العلاقة المهتزة أصلا بين المدنيين والعسكريين في السودان، الأمر الذي فتح الباب أمام تساؤلات عن تأثيرات استفحال تلك الخلافات على المرحلة الانتقالية في ضوء الانسحابات من مجلس شركاء الحكم.

رصاص في نهاية الطريق

الخرطوم – انعكست أعمال العنف في محيط مقر القيادة العامة للجيش السوداني قبل أيام قليلة على الشراكة القائمة بين القوى المدنية والعسكريين في السودان، وتسببت في حدوث شرخ جديد بين الطرفين وسط اتهامات متبادلة حول ما آلت إليه أوضاع المرحلة الانتقالية التي أعقبت إسقاط نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير.

وفتحت تلك الأحداث الباب أمام المزيد من الخلافات في صفوف السلطة الحاكمة، بعد أن قرر حزب المؤتمر السوداني الخميس سحب رئيسه عمر الدقير من عضوية مجلس شركاء الحكم، على أن يحتفظ بحقه في اتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات في الأيام المقبلة، بما فيها سحب وزرائه من الحكومة في حال ثبوت عدم توافر الإرادة السياسية.

ويطالب حزب المؤتمر بمساءلة وزراء الدفاع والداخلية والنائب العام والولاة عن أحداث مساء الثلاثاء أمام مقر القيادة العامة في العاصمة الخرطوم وما سبقها من أحداث مماثلة.

وأعلن عضو مجلس شركاء الفترة الانتقالية والقيادي في المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير جمال إدريس الكنين انسحابه من عضوية مجلس الشركاء، وطالب "الحكومة وكل قوى الثورة الحية بسرعة كشف المتسببين في جرائم فض الاعتصام المروعة وإنجاز القصاص العادل.

وسقط قتيلان وأصيب 37 شخصا خلال تفريق قوات الأمن لسودانيين بمحيط مقر قيادة الجيش كانوا يحيون الذكرى الثانية لضحايا فض الاعتصام الأول التي وافقت التاسع والعشرين من رمضان.

وكان رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان قد دعا إلى تفويت الفرصة على المتربصين بالثورة والعمل على الابتعاد عن خطاب التخوين بين مكونات الثورة التي تعهد بالعمل على تحقيق أهدافها.

وشدد منذر أبوالمعالي عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير على ضرورة إعادة صياغة الشراكة مع المكون العسكري لأن الأخير استولى على مهام الحكومة المدنية.

واعتبر في تصريح خاص لـ"العرب" أن أحداث القيادة العامة فرصة مناسبة لإعادة تقييم العلاقة وإعادتها إلى نصابها السليم بالعودة إلى الوثيقة الدستورية التي تنص على أن مجلس السيادة منصب شرفيٌ.

واتهم الجيش السوداني بالفشل في حماية المواطنين بمحيط مقر قيادته، وقال إنه يتحمل المسؤولية المباشرة عن الأحداث الأخيرة و"إن كانت هناك عناصر منفلتة فهم يرتدون الزي العسكري ولا يعفي ذلك الجيش من المساءلة والتحقيق".

ويتوقع مراقبون إدخال تعديلات على قيادات المكون المدني في مجلس السيادة بعد تصاعد تلك المطالبات في الفترة الأخيرة على أن يكون هناك أشخاص لديهم القدرة على التعامل مع تمدّد المكون العسكري على السلطة التنفيذية.

ويرى هؤلاء أن استمرار الشراكة بين المكونين العسكري والمدني إلى نهاية مدة المرحلة الانتقالية يتوقف على إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

واعتبر العميد الطاهر أبوهاجة المستشار الإعلامي للقائد العام للجيش السوداني ما حدث أمام مقر القيادة العامة "عمل مدبر ومخطط له باحترافية لتشويه صورة القوات المسلحة التي تدافع عن مبادئ ثورة ديسمبر، وأن الجهة المستفيدة من هذا العمل (لم يسمّها) هدفها خلق فوضى لإفشال الفترة الانتقالية".

وتعكس حالة السيولة التي تمر بها المرحلة الانتقالية في السودان بتداعيات سلبية على العلاقة بين الطرفين العسكري والمدني، وكلاهما يحاول التملص من مسؤولياته تجاه كل وقائع تثير غضب الشارع خوفاً على المستقبل السياسي، وأن الصراع على السلطة والذي جرى إرجاؤه بحكم التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية يظهر واضحاً في ردود أفعال الطرفين.

ولم يبد المكون المدني مقاومة قوية لتمدد المكون العسكري على كافة مقاليد الحكم، ويرى أن تصدر العسكريين للمشهد يضعهم في مواجهة مباشرة مع المواطنين، غير أن الأحزاب السياسية استشعرت خطورة ذلك بعد أن تزايدت حدة الانتقادات للمدنيين بالتسبب في ترهل الأوضاع الراهنة، حيث ثبت أنهم "تخاذلوا في القيام بواجباتهم وانخرطوا في خلافاتهم الداخلية".

واتهمت قيادات عسكرية بمجلس السيادة المكون المدني بالاستغراق في الخلافات الداخلية من دون رؤية موحدة للتعامل مع تردّي الأوضاع المعيشية في البلاد، وهي الاتهامات التي يردّ عليها المدنيون بتوجيه اتهامات مماثلة للعسكريين بالتباطؤ في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والسماح لفلول الرئيس السابق عمر البشير باختراقها وتصدير الأزمات واحدة تلو الأخرى.

وانتقد النائب الأول لرئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو الأسبوع الماضي الأوضاع في السودان متحسراً على إهدار العديد من الموارد بسبب الخلافات السياسية، وشدد على أهمية تناسي الخلافات الحزبية والتخوين وإطلاق الاتهامات جزافاً ومحاكمة المفسدين والمجرمين.

وقال المحلل السياسي مرتضى الغالي إن سلوكيات النظام البائد مازالت تسيطر على المدنيين والعسكريين الذين يديرون المرحلة الانتقالية وإن الأخطاء تأتي من الطرفين.

واعتبر في تصريحات لـ"العرب" أن قوات الجيش مازالت قابعة تحت هيمنة أشخاص حصلوا على ترقياتهم وفقا للولاء لحزب المؤتمر الوطني البائد ويتعاملون مع الثورة على أنها عمل معاد، والمدنيون يتصارعون من أجل الزعامة وتصدر المشهد ويحددون مواقفهم بناء على مكاسبهم.

ولفت إلى أن المكون العسكري استغل اهتزاز قوى الحرية والتغيير وضعفها للتهرب من مهمة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتطهيرها من العناصر المرتبطة بالحركة الإسلامية، كما أن كتائب الظل التي تحدث عنها قيادات في النظام البائد ويبدو أنها تقوم بدورها حالياً على مستوى تأزيم أوضاع المرحلة الانتقالية من خلال التصعيد في الأحداث كالتي حدثت أمام القيادة العامة مؤخراً.

وتنبع تعقيدات العلاقة بين المدنيين والعسكريين من أن هناك طرفاً ثالثاً دخل على معادلة الحكم يتمثل في الحركات المسلحة التي ليس لديها مواقف واضحة من الأزمات المشتعلة الحالية، وتختار أن تكون بعيدة عن المواجهة وتعد مواقفها مشتتة حتى الآن نتيجة عدم وقوفها على أرضية صلبة، لأن ولايات الهامش والأقاليم مازالت تشكك في الالتزام باتفاق السلام وتنفيذ بنوده على الأرض.

واعتبر مرتضى الغالي أن البعض في أطراف الحكم الانتقالي لديهم مصلحة في استمرار الشراكة وعدم السماح بتفتتها، بما يضمن قدرتهم على مجابهة غضب الشارع الذي يعد المهدد الوحيد أمام تماسك الأطراف الثلاثة، وكلما اشتعلت الصراعات بين مكونات السلطة يجري إطفاؤها وامتصاص حدة الغضب بأساليب وأدوات مختلفة بما يؤدي في النهاية إلى استمرار الوضع القائم.

منذر أبوالمعالي

ضرورة إعادة صياغة الشراكة مع المكون العسكري

مرتضى الغالي

سلوكيات النظام البائد مازالت تسيطر على المدنيين والعسكريين

ويذهب متابعون للتأكيد أن شخصية رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، والتي تميل إلى المهادنة وتركيبتها الذهنية قائمة على وزن المعادلات السياسية واقتناص المكاسب بالسبل المتاحة، تشكل صيغة مريحة بالنسبة إلى المكون العسكري الذي هو بحاجة إلى من يساعده على تخطي مطبات المرحلة الانتقالية.

قاعدة باغرام الأميركية جنة تجار الخردة في أفغانستان

باغرام (أفغانستان) – تعمل القوات الأميركية في أفغانستان على اتباع طريقة سهلة للتخلص من أطنان من معداتها العسكرية البالية والمدمرة عبر بيعها كخردة إلى تجار محليين وسط الاستعداد لمغادرة البلد المدمر بعد 20 عاما من الحرب.

وتفكك تلك القوات جزءا هاما من قاعدة باغرام الجوية، وهي أكبر المواقع الأمامية المتبقية في أفغانستان، حيث تقوم بتدمير أيّ معدات عسكرية لا يمكن نقلها إلى الولايات المتحدة أو تسليمها للجيش الأفغاني إن أمكن ذلك.

> القوات الأميركية تدمر معدات عسكرية بالية وأخرى لا تريد نقلها إلى الولايات المتحدة قبل بيعها كخردة إلى تجار أفغان

واحتضن مكبّ للخردة لتاجر محلي يدعى بابا مير بقايا مركبات عسكرية أميركية صالحة لجميع التضاريس جنبا إلى جنب مع قطع أخرى محطمة كانت ذات يوم مولدات ومسارات دبابات تم تفكيكها إلى قطع معدنية، إضافة إلى وجود جبال من الخيام تحولت إلى قماش مقطع.

وتهدف عمليات تفكيك المعدات العسكرية وتدميرها إلى منع وقوعها مستقبلا في أيدي الجماعات المسلحة، لكن بالنسبة إلى مير والعشرات من بائعي الخردة الآخرين حول باغرام يرون أنها مجرد "نفايات" مثيرة للغضب.

ويشعر العديد من الأفغان بالإحباط والغضب مع خروج الآلاف من القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي، لأنهم وجدوا أنفسهم يواجهون إرثا يلقون فيه باللائمة ولو بصورة جزئية على الأميركيين، خاصة مع وجود حكومة فاسدة تدعمها الولايات المتحدة، وعدم استقرار متزايد يمكن أن ينفجر في مرحلة وحشية جديدة من الحرب الأهلية.

ولا يمثل غضب أصحاب مكبات الخردة سوى جزء صغير من الشعور العام، وهو يستند بالأساس إلى مصلحة شخصية إلى حد ما. فغضب التجار يتركز حول أنهم كانوا سيحققون مكاسب أكبر من بيع معدات سليمة بدلا من أخرى معطبة ومدمرة.

وفي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الأميركي جو بايدن أن بلاده ستنهي "حربها الأبدية" في أفغانستان، دفع مير ما يقرب من 40 ألف دولار مقابل حاوية مليئة بـ70 طنا من المعدات المدمرة.

وقال التاجر الأفغاني لوكالة أسوشيتيد برس إنه سيكسب المال، لكنه سيكون جزءا بسيطًا مما كان يمكن أن يحققه إذا تركوا المعدات على حالها، حتى لو لم تكن في حالة عمل.

وذكر أن قطع غيار السيارات كانت ستباع لجحافل من ورش تصليح السيارات في جميع أنحاء أفغانستان. لكن هذا لا يمكن أن يحدث الآن. فقد تحولت إلى قطع معدنية مشوهة يبيعها مير بثمن أقل.

ويقول تاجر خردة آخر في باغرام يدعى السادات إن ساحات الخردة في جميع أنحاء البلاد مكتظة بالمعدات الأميركية المدمرة، مضيفا أنهم "لم يتركوا لنا شيئا. إنهم لا يثقون بنا. لقد دمروا بلدنا. إنهم يتركون لنا الدمار فقط".

وفي قاعدة باغرام شمال غرب العاصمة كابول وقواعد عسكرية أخرى، تخزن القوات الأميركية المعدات لإعادتها إلى الولايات المتحدة، كما تشحن عشرات الآلاف من الحاويات المعدنية، التي يبلغ طولها حوالي 20 قدما، على متن طائرات شحن "سي 17" أو عن طريق البر عبر باكستان أو آسيا الوسطى. واعتبارا من الرابع من مايو غادرت أفغانستان بالفعل 60 طائرة من طراز "سي 17" معبأة بالمعدات العسكرية.

إرث أميركي للأفغان

ويتكتم المسؤولون على ما يبقى وما يشحن. ويقول مسؤولون أميركيون وغربيون، اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم، إن "معظم ما شُحن إلى الولايات المتحدة هو معدات حساسة وليست هناك نية لتركها أبدا" في أفغانستان.

وتنوي القوات الأميركية تسليم معدات أخرى بما في ذلك طائرات هليكوبتر ومركبات عسكرية وأسلحة وذخائر إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، إضافة إلى تسليم بعض القواعد العسكرية الأخرى، وجرى مؤخرا تسليم قاعدة "نيو أنتونيك" في ولاية هلمند، حيث تسيطر طالبان على ما يقرب من 80 في المئة من المنطقة الريفية.

ومن المقرر أن تمتلئ كوم الخردة بالمعدات والمركبات التي لا يمكن إصلاحها أو نقلها إلى قوات الأمن الأفغانية بسبب سوء حالتها.

ويقول الجيش الأميركي إنه دمر حوالي 1300 قطعة من المعدات حتى الآن. ويتوقع أن يرتفع العدد قبل الموعد النهائي لمغادرة القوات الأميركية في الحادي عشر من سبتمبر المقبل.

ولا تعد عملية تدمير معدات عسكرية ممارسة جديدة، فقد فعل الجيش الأميركي الأمر نفسه في العام 2014 عندما سحب الآلاف من الجنود وسلم مهمة أمن أفغانستان إلى الأفغان.

وحسب ما قالت متحدثة باسم وكالة "لوجستيات الدفاع" التابعة للجيش الأميركي في ذلك الوقت إن أكثر من 387 مليون جنيه إسترليني (176 مليون كيلوغرام) من الخردة من المعدات والمركبات المدمرة بيعت لأفغان مقابل 46.5 مليون دولار.

وقال مسؤول غربي مطلع على عملية الانسحاب، إن القوات الأميركية تواجه معضلة بشأن تسليم معدات عسكرية بالية ولكنها سليمة، عبر المجازفة بوقوعها في أيدي قوات العدو أو التخلص منها وإغضاب الأفغان.

وأوضح أنه "منذ وقت ليس ببعيد، اكتشفت القوات الأميركية عربتا هامفي وجدتا طريقهما إلى أيدي العدو. تم تجديدها وتعبئتها بالمتفجرات. دمرت القوات الأميركية المركبات، وعزز الحادث سياسة تدمير المعدات".

لكن أصحاب ساحات الخردة الأفغان والعشرات من الأشخاص الآخرين الذين يغربلون الخردة في الساحات تساءلوا عن المخاطر التي يمكن أن يشكلها خرطوم ماء تم تقطيعه إلى أشلاء أو العشرات من الخيام المقطعة في أكوام على الأرض. وقال حاجي غول وهو تاجر خردة محلي، "دمروا بلدنا والآن يعطوننا قمامتهم. ماذا سنفعل بها؟".